



مجلة البحوث المالية

المجلد (23) – العدد الأول – يناير 2022



مُحددات نجاح البرنامج النووي السلمى للجمهورية التركية

Success Determinants for Peaceful Nuclear Program of Turkey Republic

إعداد

الباحث / مدحت صالح أبو المجد أحمد

مرشح للدكتوراة

كلية التجارة - جامعة بورسعيد - قسم العلوم السياسية والإدارة العامة

إشراف

أ.د/ عبد الله سيد عبد المجيد هدية / أ.د/ محمد محمد على إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية المتفرغ / أستاذ الاقتصاد
قسم العلوم السياسية والإدارة العامة / ومستشار رئيس الأكاديمية العربية
كلية التجارة - جامعة بورسعيد / للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى
وعميد الكلية الأسبق / ومدير فرعها ببورسعيد سابقا

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

المستخلص

تكمن مشكلة هذا البحث في شروع العديد من دول العالم في الوقت الراهن في إنشاء وتشغيل المحطات النووية لتوليد الكهرباء ومنها تركيا في حين تخلت سبعة دول عن خيار الطاقة النووية السلمية بغير رجعة، هي: النمسا، والفلبين، وإيطاليا، وبولندا، وكوبا، وكازاخستان، وليتوانيا. وقد اعتمد البحث على دراسة الحالة التركية (1960-2019). وافترض البحث أن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية بين توليد الكهرباء عبر المصادر الطبيعية ونجاح البرنامج النووي السلمي في تركيا في المستقبل، وأن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين توليد الكهرباء عبر المصادر غير المتجددة ونجاح البرنامج مستقبلا، وأن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين الطلب على الكهرباء ونجاح البرنامج مستقبلا. واعتمد البحث على مؤشرات للمتغيرات المستقلة، وهي: نسبة توليد الكهرباء عبر النفط، نسبة توليد الكهرباء عبر الغاز، نسبة توليد الكهرباء عبر الفحم، نسبة توليد الكهرباء عبر المياه، نسبة توليد الكهرباء عبر مصادر متجددة باستثناء المياه، استهلاك الكهرباء. ومؤشر للمتغير التابع وهو: الإجمالي القومي للدخل. وكان مصدر بيانات تلك المؤشرات هو البنك الدولي. واستخدم البحث المنهج الاستنباطي. وبعد القيام بإجراء معامل التحديد بين مؤشرات المتغيرات المستقلة ومؤشر المتغير التابع، استنتج البحث عدم صحة الفرضين الأول والثاني. لذا، فقد حاول البحث رصد تفسيرات الباحثين، حيث دارت حول أنه بينما الطلب التركي على الطاقة يحتل بعد الصين المرتبة الثانية في الطلب على الكهرباء والغاز الطبيعي في العالم، فإن احتياطات تركيا من فحم اللجنيت تميل إلى أن تكون منخفضة الجودة ذات محتوى حراري منخفض، وهو ما يمنح البرنامج النووي احتمالية النجاح. وخلص البحث إلى أن تصدير مصر الطاقة إلى أوروبا وأفريقيا وآسيا وقبرص يعزز تهميش تركيا في الهندسة المعمارية لطاقة المتوسط الشرقية الناشئة.

الكلمات الدالة

طاقة، كهرباء، نووي، سلمي، تركيا



Abstract

The problem of this research lies in the initiation of many countries of the world at the present time to establish and operate nuclear plants to generate electricity, including Turkey, while seven countries have abandoned the option of peaceful nuclear energy irreversibly, namely: Austria, the Philippines, Italy, Poland, Cuba, Kazakhstan, and Lithuania. The research was based on the Turkish case study (1960-2019). The research assumed that there is a strong inverse correlation between the generation of electricity through natural sources and the success of the peaceful nuclear program in Turkey in the future, and that there is a strong direct correlation between the generation of electricity through non-renewable sources and the success of the program in the future, and that there is a strong direct correlation between the demand for electricity and future success of the program. The research relied on indicators for the independent variables, namely: the percentage of electricity generation through oil, the percentage of electricity generation through gas, the percentage of electricity generation through coal, the percentage of electricity generation through water, the percentage of electricity generation through renewable sources excluding water, and electricity consumption. And an indicator of the dependent variable: Gross National Income. The source of data for these indicators was the World Bank. The research used the deductive method. After performing the coefficient of determination between the indicators of the independent variables and the indicator of the dependent variable, the research concluded that the first and second hypotheses were incorrect. Therefore, the research tried to monitor the researchers' interpretations, as it revolved around that while Turkish demand for energy occupies the second place after China in demand for electricity and natural gas in the world, Turkey's reserves of lignite coal tend to be of low quality with low heat content, which is what gives the nuclear program the possibility of success. The research concluded that Egypt's export of energy to Europe, Africa, Asia and Cyprus reinforces Turkey's marginalization in the architecture of the emerging Eastern Mediterranean energy.

Keywords

Energy, electricity, nuclear, peaceful, Turkey

أولا / مقدمة

وقعت حكومتا الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا عام 2010 اتفاقية حكومية دولية بشأن التعاون في بناء محطة أكويو للطاقة النووية على الساحل الجنوبي لتركيا في مقاطعة مرسين، والتي تتألف من أربع وحدات طاقة بسعة إجمالية 4800 ميجاوات. وبعد ذلك بوقت قصير، تم تكليف شركة أكويو النووية المساهمة بالمسؤولية الكاملة عن مشروع البناء. وفي عام 2018، شهد حفل "الخرسانة الأولى" البداية الرسمية لمرحلة البناء النشط للمحطة بمشاركة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وفي عام 2019، تم الانتهاء من صب الخرسانة للوحدة الأولى من مبنى مفاعل المحطة. وفي عام 2020، بدأت بالفعل أعمال البناء للوحدتين 1 و 2 وفقا لتراخيص البناء الممنوحة من قبل هيئة التنظيم النووي التركية.

وتعد محطة أكويو للطاقة النووية أول مشروع في الصناعة النووية العالمية يتم تنفيذه باستخدام نموذج Build-Own-Operate (BOO). شركة أكويو المساهمة النووية هي مالكة المشروع المسؤول عن تصميم المحطة والبناء والصيانة والتشغيل وإيقاف التشغيل. وفي الوقت الحالي، تعد شركة روساتوم الحكومية الروسية للطاقة الذرية المساهم الأكبر في شركة أكويو النووية المساهمة التي توفر التمويل الكامل لتنفيذ مشروع المحطة. ويمكن بيع ما يصل إلى 49 % من أسهم شركة أكويو النووية المساهمة للمستثمرين، وتجري حالياً المفاوضات مع المستثمرين المحتملين.

واليوم يعمل أكثر من 6000 شخص في موقع بناء المحطة. وهناك طلب على المهندسين والعمال المؤهلين خلال مرحلة البناء، ويتم تشجيع توظيف الأفراد المتاحين في سوق العمل التركي. وحالياً، يحصل أكثر من 120 طالباً تركيا على تعليم متخصص في الجامعات الروسية. ويحتاج مشروع المحطة إلى موظفين مؤهلين شباب حاصلين على درجة علمية في مجال الطاقة النووية والموضوعات ذات الصلة، للعمل جنباً إلى جنب مع محترفين نوويين أكثر خبرة. وسيكون لغالبية هؤلاء الطلاب والمشاركين الآخرين في المستقبل دور فعال في تقديم مشروع بناء وتشغيل أول محطة للطاقة النووية في تركيا.

ويجري الآن البناء، وفي السنوات الثلاث أو الأربع القادمة سيزداد نطاق وحجم الأعمال. ويتم إنشاء الكثير من فرص العمل خاصة للمواطنين الأتراك ضمن هذا المشروع الواسع النطاق نظراً لأن تكاليف الموظفين الذين يتم جلبهم من روسيا أو من دول أخرى مرتفعة. وحالياً حوالي 80 % من موظفي موقع بناء محطة أكويو للطاقة النووية هم من الأتراك.



ثانيا / مشكلة البحث

تتلخص مشكلة هذا البحث في شروع العديد من دول العالم في الوقت الراهن في إنشاء وتشغيل المحطات النووية لتوليد الكهرباء ومنها الجمهورية التركية في حين تخلت أكثر من دولة عن خيار الطاقة النووية السلمية بغير رجعة. صحيح أن هناك كثير من الدول النووية السلمية التي تقوم بإغلاق محطات نووية وإنشاء أخرى، ولكنها في النهاية لا تتخل نهائيا عن الطاقة النووية السلمية. ولهذا التخلي تكلفة اقتصادية مرتفعة كما أن الدخول في هذا المضمار له تكلفة مرتفعة أيضا. وقد كانت الدول التي تخلت عن الطاقة النووية السلمية قبل دخول هذا المضمار مثل تلك تركيا التي تشرع في دخول المضمار النووي، مما يتعين معه دراسة محددات نجاح البرنامج النووي السلمي لتركيا حتى يتعين على الدول شبيهة الحال بها وتشرع في ذلك المضمار أن تحذو حذوها.

ثالثا / أهمية البحث

أ- الأهمية النظرية

تتبع الأهمية النظرية لهذا البحث من حيث إنه لا توجد دراسة بالمكتبة البحثية سواء العربية أم الأجنبية تتحدث عن محددات نجاح البرنامج النووي السلمي للجمهورية التركية بصورة عملية، وإنما هي محاولات نظرية، لم تتجح حتى الآن في إقناع الرأي العام التركي بضرورة تأييد هذا البرنامج، وليس أدل من ذلك من شروع العديد من الدول في هذا المضمار. وحيث ما تزال هناك بعض الأصوات المناهضة للطاقة النووية، فإن هذه الدراسة تمثل دليلا أو برهانا في الفصل في هذا الأمر من ناحية أهمية التمسك بالطاقة النووية أم التخلي عنها.

ب- الأهمية العملية

تتبع أهمية هذا البحث من أن البرنامج النووي التركي هو حالة جديدة بالدراسة من حيث أن الجمهورية التركية هي حالة متشابهة في ظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع حالة العديد من الدول التي تشرع في الطاقة النووية. ومن هنا، فلما كانت تركيا قد شرعت بصورة عملية في الوصول إلى الطاقة النووية، فمن المحتمل أن تشرع هنا تلك الدول أيضا، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة في توضيح الصورة أمام تلك الدول للاقتداء بمحددات نجاح البرنامج النووي السلمي بصورة استراتيجية قد تؤدي إلى استمرار الاستفادة من الطاقة الذرية لهذه الدول الجديدة.

رابعا / حدود البحث

أ- الحدود المكانية

هي الجمهورية التركية التي تقع بشرق القارة الأوروبية وإحدى الدول الأوروآسيوية.

ب- الحدود الزمانية

يبدأ البحث بالعام 1960 والذي يعتبر أول عام بدأ فيه البنك الدولي في رصد مؤشرات الجمهورية التركية ذات الصلة بموضوع البحث، وينتهي بالعام 2019 وهو العام الذي انتهى فيه إعداد هذا البحث.

خامسا / الأدبيات السابقة

بعد إجراء البحث بالمكتبات الجامعية وقواعد البيانات البحثية على الانترنت، توصلنا إلى مجموعة من الأدبيات ذات الصلة بصورة أو بأخرى بموضوعه، أمكن تقسيمها على النحو التالي:

المحور الأول: أدبيات عن الطاقة النووية في الجمهورية التركية بوجه عام، ومنها:

(1) كتاب باللغة الإنجليزية بعنوان (الطاقة النووية في تركيا). واستخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وكانت مشكلة هذه الدراسة هي رصد مواقف الرأي العام من الطاقة النووية في تركيا. وقد استفاد البحث من هذه الدراسة في فهم أن تركيا تحتاج، مع زيادة الطلب والاستهلاك على الكهرباء، إلى إيجاد مصدر مستدام لإنتاج الكهرباء. حيث تعاني تركيا من عجز كبير في الحساب الجاري ينتج معظمه عن وارداتها من الطاقة. وتعد خطط بناء الطاقة النووية جانبا رئيسيا من هدف البلاد لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ولطالما كان بناء محطة للطاقة النووية في تركيا موضوعا ساخنا للمناقشة على الأقل لمدة 40 عامًا. حيث يعارض معظم الناس في البلاد امتلاك محطة للطاقة النووية بسبب مخاطرها. وكدولة شهدت عن كثب وعانت من عواقب كارثة تشيرنوبيل النووية في عام 1986، يبدو من الصعب حقًا إقناع الناس تمامًا بفوائد وجود محطة نووية داخل الحدود. (Namli ، Namli ، 2014، ص.ص 111-142)

(2) مقالة باللغة الإنجليزية بعنوان (الجدال حول الطاقة النووية في تركيا: المساهمون، بدائل السياسات، وقضايا الحوكمة). واستخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وكانت مشكلة هذه الدراسة هي أسباب احتياج تركيا للطاقة النووية. وقد استفاد البحث من هذه الدراسة في فهم أنه على مدى العقود الستة الماضية، دعت الحكومات التركية إلى بناء محطة للطاقة النووية على أساس أنه ضروري لتنمية البلاد، وأن البلاد بحاجة إلى الطاقة النووية للنمو الاقتصادي، والأهم من ذلك، أن محطة الطاقة النووية ستكون علامة فارقة في رحلة تركيا للتحديث. ومع ذلك، فإن المعارضة الوطنية والمحلية كانت موجودة أيضًا منذ البداية. حيث قوبلت المحاولات الأولى لبناء محطة طاقة نووية في أواخر السبعينيات برد فعل فوري من المجتمع المدني، والقلق بشأن



المشاكل المحتملة مثل تأثير محطة الطاقة النووية على البيئة والصحة، وإدارة النفايات، وخطر الحوادث النووية، مما أدى إلى ظهور مشكلة طويلة الأمد. فالصراع لم يتم تسويته بعد. (Aydin ، 2020 ، ص.ص 531-545)

(3) مقالة باللغة الإنجليزية بعنوان (القضية النووية التركية: ديناميكيات الماضي والمستقبل). واستخدمت هذه الدراسة المنهج الاستنباطي وكانت مشكلة هذه الدراسة هي المقارنة بين ماضي ومستقبل القضية النووية في تركيا. وقد استفاد البحث من هذه الدراسة في فهم القضية النووية الكاملة لتركيا والقضايا المرتبطة بالتاريخ النووي، والخطط المستقبلية النووية، والمخاطر والسيناريوهات والاقتراحات الممكنة حيث أن الطاقة النووية هي موضوع الطابع الاستراتيجي والشامل. فتركيا لديها خطط لبناء نووية محطة توليد الكهرباء منذ السبعينيات. وكانت الطاقة النووية هدفا استراتيجيا لتركيا منذ ذلك الوقت. وكل هذه السنوات، والقيود، والقصور الاقتصادي، والمشاكل الدبلوماسية والعيوب التكنولوجية أدت إلى تأخير الأهداف والخطط النووية التركية. فخلال العقد الماضي، دلت النمو الاقتصادي والتنمية المستقرة على منعطف جديد من حيث الطاقة النووية. حيث هدفت المقالة إلى فحص جدوى الطاقة النووية في تركيا وعرض ما إذا كان أو قد لا تقدم الطاقة النووية حلاً مهماً لمستقبل الطاقة في تركيا. (Özel ، 2016 ، ص.ص 94-103)

المحور الثاني: أدبيات عن الطاقة النووية في الجمهورية التركية من منظور دولي، ومنها:

(1) مقالة باللغة الإنجليزية بعنوان (تركيا والمقاربات النووية متعددة الأطراف في الشرق الأوسط). واستخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وكانت مشكلة هذه الدراسة هي السياسة الدولية التركية في المجال النووي. وقد استفاد البحث من هذه الدراسة في فهم أنه نظراً لأن العديد من الدول في الشرق الأوسط تدرس ما إذا كانت ستشرع في برامج الطاقة النووية، فهناك حاجة ملحة لتطوير تدابير بناء الثقة لطمأنة الدول في المنطقة بأن البرامج سلمية. وقد يكون أحد المسارات المحتملة هو النظر في المقاربات متعددة الأطراف لدورة الوقود من أجل تعزيز التعاون النووي بين الدول في المنطقة، بديلاً عن أن تقوم كل دولة بذلك بمفردها، الأمر الذي من المرجح أن يزيد الشكوك وخطر حدوث سلسلة من الانتشار النووي. فمن خلال سياستها المتمثلة في "عدم وجود مشاكل مع الجيران"، والاتصال الاستراتيجي بالغرب، والخبرة طويلة الأمد في المجال النووي، ستكون تركيا في وضع جيد لتولي زمام المبادرة في أجندة بناء الثقة النووية. وبمرور الوقت وفي ظل الظروف السياسية الصحيحة، يمكن لتركيا أن تبدأ أو تشارك في تدابير بما في ذلك التعاون في التعليم النووي، والسلامة والأمن، والبحث والتطوير، ومرافق

دورة الوقود المشتركة مثل مركز تصنيع الوقود الإقليمي. (Kidd ، Lorenz ، 2003، ص.ص 513-530)

(2) مقالة باللغة الإنجليزية بعنوان (استجابة تركيا لتهديدات أسلحة الدمار الشامل).
واستخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وكانت مشكلة هذه الدراسة هي دراسة احتمالية وجود برنامج نووي عسكري لتركيا. وقد استفاد البحث من تلك الدراسة نحو فهم أنه على عكس معظم حلفائها في الناتو، لم تخرج تركيا من الحرب الباردة بأمن معزز. حيث إن امتلاك أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية من قبل جيرانها في الشرق الأوسط - إيران والعراق وسوريا - يخلق مصدر قلق أمني خطير لتركيا. وقد حلت هذه الدراسة التهديدات العديدة التي تشكلها برامج الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية على تركيا وصواريخها الباليستية. كما قيمت الخيارات الدفاعية لتركيا لمواجهة هذه التهديدات ومصداقية الضمانات الأمنية لحلف الناتو، بما في ذلك الضمانات النووية التي تقدمها الولايات المتحدة تحت رعاية الناتو. وخلصت الدراسة إلى أنه يجب على تركيا امتلاك القدرات اللازمة لحرمان الخصوم من فوائد هذه الأسلحة. حيث ستمكّن هذه القدرات - بما في ذلك الدفاعات السلبية والنشطة وكذلك وسائل القوة المضادة المحسّنة - أنقرة من تعزيز الردع وتوفير دفاع فعال في حالة فشل الردع. (AI ، 2001، ص.ص 46-91)

(3) مقالة باللغة الإنجليزية بعنوان (الطاقة النووية في الدول النامية).
واستخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي وكانت مشكلة هذه الدراسة هي دراسة احتمالات شروع بعض الدول النامية في الحصول على الطاقة النووية ومن بينها تركيا. وقد استفاد البحث من تلك الدراسة نحو فهم أنه في الآونة الأخيرة، 50 دولة نامية لا تمتلك مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء أعربت للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن اهتمامها بالحصول على أول محطة للطاقة النووية لديها. ويتراوح الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان من 6 مليارات دولار أمريكي (هايتي) إلى 657 مليار دولار أمريكي (تركيا) وتتراوح شبكات الكهرباء من 0.1 جيجاوات (هايتي) إلى 31 جيجاوات (تركيا). ومن غير المحتمل أن تتمكن البلدان التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي عن 50 مليار دولار من شراء مفاعل نووي بقيمة لا تقل عن بضعة مليارات من الدولارات. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون للشبكات الكهربائية، لأسباب فنية، ما لا يقل عن 10 جيجاوات لاستيعاب مفاعل نووي كبير. وبحذف البلدان التي لا تتلاءم مع هذه المعايير، تبقى 16 دولة يمكن اعتبارها مرشحة جادة لشراء مفاعلات نووية كبيرة منها: مصر وتركيا. (Goldemberg ، 2009، ص.ص 71-80)



سادسا / فروض البحث

يحاول البحث اختبار صحة الفروض الثلاثة التالية:

- 1- هناك علاقة ارتباط عكسية قوية بين توليد الكهرباء عبر المصادر الطبيعية (1960-2019) ونجاح البرنامج النووي السلمي في تركيا في المستقبل.
- 2- هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين توليد الكهرباء عبر المصادر غير المتجددة (1960-2019) ونجاح البرنامج النووي السلمي في تركيا في المستقبل.
- 3- هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين الطلب على الكهرباء (1960-2019) ونجاح البرنامج النووي السلمي في تركيا في المستقبل.

سابعا / متغيرات ومؤشرات ومفاهيم البحث

نلاحظ أن المتغير التابع في الفروض الثلاثة محل الاختبار هو نجاح البرنامج النووي السلمي في تركيا. وللتعرف على مدى احتمالية هذا النجاح في الحالة محل الدراسة تم الاعتماد على مؤشر (الإجمالي القومي للدخل [بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي]). فكلما زاد الإجمالي القومي للدخل بعد تشغيل المحطات النووية في تركيا اعتبر ذلك نجاحا للبرنامج النووي السلمي. وحال انخفاض ذلك الإجمالي، اعتبر ذلك إخفاقا لبرنامجها النووي السلمي. ويعرف الإجمالي القومي للدخل على أنه قيمة كافة السلع والخدمات المنشأة داخل دولة معينة في عام واحد بالإضافة إلى صافي إيراداتها التي وردت من دول أخرى وعلى الأخص الفوائد وعوائد استثمار الأسهم.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة، فنلاحظ أنه:

1- في الفرض الأول:

فإن المتغير المستقل فيه هو توليد الكهرباء عبر المصادر الطبيعية. وللتعرف على طبيعة المتغير المستقل في الحالة محل الدراسة، تم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات هي: توليد الكهرباء عبر المياه، وتوليد الكهرباء عبر مصادر متجددة باستثناء المياه.

2- في الفرض الثاني:

فإن المتغير المستقل فيه هو توليد الكهرباء عبر المصادر غير المتجددة. وللتعرف على طبيعة المتغير المستقل في الحالة محل الدراسة، تم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات هي: توليد الكهرباء عبر النفط، وتوليد الكهرباء عبر الغاز، وتوليد الكهرباء عبر الفحم.

3- في الفرض الثالث:

فإن المتغير المستقل فيه هو الطلب على الكهرباء. وللتعرف على طبيعة المتغير المستقل في الحالة محل الدراسة، تم الاعتماد على مؤشر استهلاك الطاقة الكهربائية.

ثامنا / منهج البحث

يستخدم هذا البحث المنهج الاستنباطي وهو المنهج الذي ينتقل فيه الاستنتاج من الكل إلى الجزء، فهو يعاكس بذلك المنهج الاستقرائي والذي ينتقل فيه الاستنتاج من الكل إلى الجزء، ويبدأ الاستنباط من القواعد الكلية، ومن ثم يستنبط منها القواعد التي تتوافق مع الموضوع الذي يدرسه الباحث.

ويقوم البحث بتطبيق هذا المنهج عن طريق جلب البيانات عن المؤشرات ذات الصلة، ومن ثم تطبيق معامل التحديد على تلك البيانات لمعرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات وقوتها والتنبؤ بها. ويعرف معامل التحديد على أنه نسبة التباين في المتغير التابع الذي يمكن التنبؤ به من خلال المتغير (أو المتغيرات) المستقلة، وهو يستخدم في النماذج الإحصائية التي يكون هدفها الرئيسي التنبؤ بالنتائج المستقبلية أو اختبار الفرضيات.

تاسعا / مصادر البيانات

تم الاعتماد على الشبكة الدولية للمعلومات وقواعد البيانات البحثية والتي منها تم استعراض الأدبيات السابقة، وكذلك تم جلب البيانات الإحصائية من موقع البنك الدولي. وقد تم الاعتماد على البنك الدولي كمصدر للبيانات الإحصائية نظرا لكونه المصدر الوحيد الذي أمكن الوصول إليه في الحصول على بيانات الجمهورية التركية منذ عام 1960 حتى 2019 في المؤشرات محل الدراسة. كما أنه يتمتع بمصداقية من الناحية المنهجية والإحصائية لدى معظم الدول.

عاشرا / بيانات وقياسات البحث

مؤشر المتغير التابع	مؤشرات المتغيرات المستقلة						العام
	استهلاك الكهرباء (كيلو وات ساعة/الفرد)	توليد الكهرباء عبر مصادر متجددة غير المياه (% من الإجمالي)	توليد الكهرباء عبر المياه (%) (من الإجمالي)	توليد الكهرباء عبر الفحم (%) (من الإجمالي)	توليد الكهرباء عبر الغاز (%) (من الإجمالي)	توليد الكهرباء عبر النفط (%) (من الإجمالي)	
الإجمالي القومي للدخل (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	92	1.46	35.60	54.67	0.00	8.28	1960
	97	1.46	42.01	48.72	0.00	7.80	1961
	112	1.26	31.57	59.55	0.00	7.61	1962
	121	1.58	52.82	38.26	0.00	7.33	1963
	132	2.18	37.03	53.65	0.00	7.14	1964
	144	2.02	43.99	44.82	0.00	9.17	1965



	157	2.20	42.12	47.13	0.00	8.56	1966
15,577,777,778	170	2.79	38.35	34.17	0.00	24.70	1967
17,411,111,111	185	2.58	45.78	32.19	0.00	19.45	1968
19,366,666,667	206	2.27	43.95	30.61	0.00	23.17	1969
17,008,695,652	222	1.93	35.17	32.75	0.00	30.15	1970
16,169,471,073	246	1.66	26.68	30.48	0.00	41.18	1971
20,310,954,064	276	1.56	28.51	25.98	0.00	43.96	1972
25,590,106,007	297	1.59	20.95	26.11	0.00	51.36	1973
35,422,912,777	312	1.54	24.90	28.72	0.00	44.84	1974
44,469,706,296	359	1.41	37.79	26.33	0.00	34.47	1975
50,980,132,997	421	0.88	45.81	23.67	0.00	29.65	1976
58,335,808,952	462	1.06	41.68	23.79	0.00	33.47	1977
64,707,019,466	480	0.63	42.97	25.63	0.00	30.77	1978
88,418,069,955	489	0.64	45.68	28.59	0.00	25.09	1979
67,671,288,340	496	0.58	48.76	25.61	0.00	25.05	1980
69,614,025,483	519	0.45	51.13	24.87	0.00	23.55	1981
63,058,328,767	543	0.00	53.36	24.26	0.00	22.39	1982
60,212,279,574	555	0.00	41.48	31.37	0.00	27.15	1983
58,486,918,339	614	0.07	43.86	33.05	0.00	23.02	1984
65,681,948,017	660	0.02	35.20	43.92	0.17	20.70	1985
73,851,005,093	699	0.11	29.91	48.96	3.38	17.64	1986
85,087,682,096	771	0.13	41.98	39.80	5.70	12.39	1987
88,339,821,367	809	0.14	60.25	25.99	6.74	6.88	1988
104,816,349,581	875	0.12	34.47	38.95	18.30	8.16	1989
148,168,289,492	930	0.14	40.23	35.07	17.71	6.85	1990
147,382,714,286	965	0.20	37.65	35.79	20.90	5.47	1991
155,844,623,188	1,044	0.17	39.45	36.49	16.06	7.83	1992
177,428,572,727	1,115	0.18	46.00	32.19	14.62	7.01	1993
127,425,216,216	1,146	0.17	39.05	36.05	17.65	7.08	1994
166,278,788,210	1,227	0.36	41.21	32.52	19.22	6.69	1995
178,548,379,607	1,328	0.27	42.67	32.06	18.10	6.89	1996
186,822,343,647	1,440	0.36	38.55	32.78	21.38	6.93	1997
272,982,166,667	1,520	0.30	38.04	32.14	22.38	7.14	1998
252,848,670,845	1,556	0.20	29.78	31.80	31.28	6.94	1999
270,300,825,704	1,653	0.22	24.72	30.57	37.00	7.45	2000
196,753,345,331	1,613	0.27	19.56	31.30	40.37	8.45	2001
235,694,967,193	1,667	0.22	26.03	24.84	40.57	8.30	2002
309,038,400,612	1,772	0.16	25.13	22.94	45.20	6.54	2003
403,256,294,670	1,892	0.15	30.58	22.86	41.30	5.09	2004
500,944,594,071	2,014	0.12	24.43	26.67	45.35	3.39	2005
551,091,028,631	2,179	0.16	25.10	26.46	45.77	2.46	2006
675,043,216,224	2,348	0.32	18.72	27.89	49.61	3.41	2007
762,847,325,321	2,423	0.58	16.77	29.09	49.74	3.79	2008
641,632,323,595	2,315	1.12	18.46	28.58	49.33	2.47	2009
770,452,618,173	2,492	1.85	24.52	26.06	46.47	1.03	2010
831,536,704,070	2,695	2.51	22.82	28.87	45.36	0.39	2011
873,967,966,722	2,769	3.07	24.16	28.40	43.63	0.68	2012

949,179,374,136	2,756	4.08	24.74	26.56	43.77	0.72	2013
930,729,400,406	2,847	4.76	16.13	30.27	47.85	0.85	2014
854,630,285,898		6.31	25.65	29.10	37.90	0.85	2015
860,503,124,995							2016
847,896,608,555							2017
766,456,859,717							2018
748,611,499,928							2019

جدول رقم (1): بيانات مؤشرات المتغيرات المبحوثة في الحالة التركية (1960-2019)

معامل التحديد	مؤشر المتغير التابع	مؤشرات المتغيرات المستقلة
0.5	الإجمالي القومي للدخل	نسبة توليد الكهرباء عبر النفط
0.7	الإجمالي القومي للدخل	نسبة توليد الكهرباء عبر الغاز
0.1	الإجمالي القومي للدخل	نسبة توليد الكهرباء عبر الفحم
0.4	الإجمالي القومي للدخل	نسبة توليد الكهرباء عبر المياه
0.3	الإجمالي القومي للدخل	نسبة توليد الكهرباء عبر مصادر متجددة باستثناء المياه
0.9	الإجمالي القومي للدخل	استهلاك الطاقة الكهربائية

جدول رقم (2): معامل التحديد بين مؤشرات المتغيرات المستقلة ومؤشر المتغير التابع

المبحوثة في الحالة التركية (1960-2019)

حادى عشر / نتائج البحث

هناك علاقة ارتباط طردية في المستقبل بين مؤشرات المتغيرات المستقلة ومؤشر المتغير التابع. لذا، فإنه:

- 1- ثبتت عدم صحة الفرض القائل بأن هناك علاقة ارتباط عكسية قوية بين توليد الكهرباء عبر المصادر الطبيعية (1960-2019) ونجاح البرنامج النووي السلمي في تركيا في المستقبل.
- 2- ثبتت عدم صحة الفرض القائل بأن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين توليد الكهرباء عبر المصادر غير المتجددة (1960-2019) ونجاح البرنامج النووي السلمي في تركيا في المستقبل.
- 3- ثبتت صحة الفرض القائل بأن هناك علاقة ارتباط طردية قوية بين الطلب على الكهرباء (1960-2019) ونجاح البرنامج النووي السلمي في تركيا في المستقبل.

ثاني عشر / تفسير النتائج

أولاً / بالنسبة لتوليد الكهرباء عبر النفط

أصبح ميناء جيهان منفذاً مهماً لصادرات نفط بحر قزوين وشحنات النفط من شمال العراق. فبالإضافة إلى خطي أنابيب النفط الخام اللذين ينتهيان في جيهان، يتم أيضاً نقل النفط



الخام والمكثفات بالشاحنات من شمال العراق. وفي عام 2015، تعامل ميناء جيهان مع أكثر من 650 ألف برميل في اليوم من صادرات النفط الخام لبحر قزوين وأكثر من 400 ألف برميل في اليوم من صادرات النفط الخام العراقي، والتي كان معظمها متجهًا إلى أوروبا. واعتبارًا من 1 يناير 2016، كان لدى تركيا ست مصافي بقدرة معالجة مجمعة تبلغ 663000 برميل في اليوم، وشركة التكرير المهيمنة في تركيا تدير أربع مصافي تكرير تمثل 85 % من إجمالي طاقة التكرير. وتمتلك شركة التكرير أيضًا أكثر من نصف إجمالي سعة تخزين المنتجات البترولية في تركيا. وكانت شركة التكرير مملوكة للدولة سابقًا، ولكن منذ عام 2005 أصبحت مملوكة بنسبة 51 % من قبل مشروع مشترك تسيطر عليه شركة تركية قابضة لقطاع الصناعة والخدمات. ويتم طرح نسبة 49% المتبقية من الأسهم للتداول العام. (Özel, 2016، ص.ص 94-103)

ثانياً / بالنسبة لتوليد الكهرباء عبر الغاز

تعتمد تركيا بشكل متزايد على واردات الغاز الطبيعي لأن استهلاكها المحلي، وخاصة في قطاع الطاقة الكهربائية، قد شهد نموًا كبيرًا.

في تركيا، زاد استهلاك الغاز الطبيعي بسرعة خلال العقد الماضي، ووصل إلى مستوى مرتفع جديد قدره 1.7 تريليون قدم مكعب في عام 2014. وبلغ الاستهلاك في عام 2015 أيضًا 1.7 تريليون قدم مكعب، بانخفاض أقل من 0.1 تريليون قدم مكعب عن عام 2014. ويستخدم الغاز الطبيعي بشكل أساسي في توليد الطاقة، الذي شكل ما يقرب من نصف إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في عام 2014. ويتم تقسيم معظم الاستهلاك المتبقي بالتساوي تقريبًا بين قطاع المباني (السكنية والتجارية) والقطاع الصناعي. ومن المتوقع أن يظل نمو الاستهلاك قويا مع استمرار نمو القطاع الصناعي وزيادة استهلاك الكهرباء في تحفيز الطلب.

وفي عام 2015، استوردت تركيا 1.7 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يمثل 99% من إجمالي إمدادات الغاز الطبيعي. فمن خلال توصيلات الغاز الطبيعي المسال وخطوط الأنابيب المتعددة، تتمتع تركيا بمزيج إمداد متنوع بشكل معقول. ومع ذلك، تعد شركة غازبروم الروسية أكبر مورد منفرد إلى حد بعيد، حيث تمثل 56% من إجمالي إمدادات الغاز الطبيعي في تركيا في عام 2015. تركيا هي ثاني أكبر سوق لتصدير الغاز الطبيعي لروسيا بعد ألمانيا. ففي عام 2015، صدرت شركة بوتاش 22 مليار قدم مكعب فقط من الغاز الطبيعي.

وبسبب نمو الطلب السريع، يقترب استهلاك الغاز الطبيعي السنوي في تركيا من حدود السعة السنوية للبنية التحتية للاستيراد في البلاد (خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال). ومع

ذلك، فإن الطلب على الغاز الطبيعي في تركيا ليس ثابتاً على مدار العام، ولكنه يصل إلى الذروة في أشهر الشتاء عندما يكون استخدام الغاز الطبيعي لتوليد الطاقة وتدفئة المساحات في ذروته. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك تركيا سعة تخزين قليلة للغاز الطبيعي وتعتمد بشكل أساسي على زيادة الواردات لتلبية الزيادة الموسمية في الطلب. فنقص الغاز الطبيعي أمر شائع في فصل الشتاء، حيث أن سعة خطوط الأنابيب غير كافية لتلبية ذروة متطلبات الشتاء.

واستهلاك الغاز الطبيعي في تركيا والصادرات من تركيا معرضان بشدة لانقطاع الإمدادات. فقد تم تخفيض واردات الغاز الطبيعي إلى تركيا بشكل متكرر أو تعليقها مؤقتاً بسبب هجمات المتمردين على خطوط أنابيب الاستيراد أو بسبب الطقس البارد في البلدان التي تصدر إلى تركيا. ويمكن للموردين الآخرين التخفيف من هذه الاضطرابات إذا كانت هناك سعة خط أنابيب احتياطية. ولقد أرسلت روسيا، على وجه الخصوص، في مناسبات عديدة غازاً طبيعياً إضافياً إلى تركيا عند الحاجة. (Güler ، 2020، ص.ص 37-92)

ثالثاً / بالنسبة لتوليد الكهرباء عبر الفحم

الفحم، ولا سيما اللجنيت، هو أكثر مصادر الطاقة المحلية وفرة في تركيا وهو وقود مهم لتوليد الكهرباء. (Tezcan ، 1979، ص.ص 75-77)

ففي عام 2013، شكل إنتاج الفحم 35% من إجمالي إنتاج الطاقة الأولية في تركيا. فاعتباراً من بداية عام 2015، بلغ إجمالي احتياطات الفحم في تركيا 14،160 مليون طن، معظمها من احتياطات اللجنيت. وتميل احتياطات تركيا من اللجنيت إلى أن تكون احتياطات منخفضة الجودة ذات محتوى حراري منخفض. ففي عام 2014، أنتجت تركيا 71 مليون طن متري من إجمالي الفحم الأولي، 96% منه من اللجنيت. واستوردت تركيا أيضاً 30 مليون طن متري من الفحم في عام 2014، كان معظمها من الفحم الحجري.

وتعد محطات الطاقة التي تعمل بالفحم مصدراً مهماً لتوليد الكهرباء في تركيا، وهناك اهتمام متجدد باستغلال موارد الفحم المحلية في تركيا. استحوذ توليد الكهرباء بالفحم على 30% من إجمالي إنتاج الكهرباء في تركيا في عام 2014، بما في ذلك 15% من كل من اللجنيت والفحم الصلب. فتركيا لديها العديد من محطات الفحم الجديدة قيد الإنشاء والمزيد من المحطات المقترحة. (Yarman ، 1982، ص.ص 23-40)



رابعا / بالنسبة لتوليد الكهرباء عبر المياه

يذكر المحللون أنه من بين مصادر الطاقة المختلفة، تُفضل تركيا المحطات الكهرومائية نظراً لكونها صديقة للبيئة وتتطوي على مخاطر محتملة منخفضة. (Kibaroglu، 2007، ص. 11)

وتمتلك تركيا الموارد الهيدروليكية، التي تحتل المكانة الأكثر أهمية في إمكانات الطاقة الطبيعية في تركيا، فالإمكانات الكهرومائية تبلغ 433 مليار كيلوواط ساعة، بينما تبلغ الإمكانات القابلة للاستخدام تقنياً 216 مليار كيلو واط ساعة، وإمكانات الطاقة الكهرومائية الاقتصادية 160 مليار كيلو واط ساعة / سنة. وفي عام 2018، بلغت الطاقة الكهربية المتولدة من المحطات الكهرومائية 59.9 مليار كيلوواط ساعة. وبحلول نهاية أغسطس 2019، وصلت الطاقة الكهربائية المولدة من المحطات الكهرومائية إلى 4.68 مليار كيلوواط ساعة.

وبينما بحلول نهاية عام 2018 بلغت حصة 653 محطة كهرومائية عاملة بإجمالي 28291 ميغاوات 31.9% من إجمالي القدرة المركبة في تركيا، بينما بحلول نهاية أغسطس 2019، وصلت الطاقة الكهرومائية المركبة إلى 28437 ميغاوات. (Aydın، 2020، ص.ص 531-545)

خامسا / بالنسبة لتوليد الكهرباء عبر مصادر متجددة باستثناء المياه

وبالنسبة لتوليد الكهرباء عبر الرياح في تركيا، فمن المتعارف عليه أنه يمكن إنشاء محطات رياح بقدرة خمسة ميغاوات في تركيا على ارتفاعات 50 متراً فوق مستوى سطح الأرض، وفي المناطق التي تتجاوز سرعة الرياح فيها 7.5 متراً / ثانية. وفي ضوء هذا القبول، تم إعداد خريطة لطاقة الرياح المحتملة، حيث تم الحصول على تفاصيل مصدر الرياح باستخدام نموذج متوسط لتوقعات الطقس ونموذج تدفق الرياح على نطاق صغير. وقدرت إمكانات طاقة الرياح في تركيا بـ 48000 ميغاواط. إجمالي المساحة التي تعادل هذه الإمكانات هي فقط 30% من إجمالي مساحة سطح تركيا. (Ülgen، Perkovich، 2015، ص.ص 222-256)

وبالنسبة لتوليد الكهرباء عبر طاقة الشمس في تركيا، تتمتع تركيا بإمكانات طاقة شمسية عالية نظراً لموقعها الجغرافي. وتبلغ الطاقة الكامنة التي يمكن إنتاجها من الشمس حوالي 380 مليار كيلوواط ساعة. وإجمالي الإمكانات التقنية للطاقة الشمسية لتركيا 87.5 مليون طن من النفط المكافئ. (Al، 2001، ص.ص 46-91)

ووفقاً لخريطة إمكانات طاقة الشمس في تركيا التي أعدتها وزارة الطاقة والموارد

الطبيعية:

- (1) متوسط مدة سطوع الشمس السنوي = 2766.5 ساعة / سنة
- (2) متوسط وقت سطوع الشمس الكلي اليومي = 7.58 ساعة / يوم
- (3) متوسط كثافة الإشعاع السنوي = 1.1527 كيلووات ساعة / سنة
- (4) متوسط شدة الإشعاع اليومي = 4.18 كيلووات ساعة / يوم

إن عدد الأيام التي يمكن فيها استخدام الشمس بمعدلات عالية يصل إلى 110 أيام في السنة. وخلال عشرة أشهر من العام، يمكن استغلالها تقنياً واقتصادياً بنسبة 63% من مساحة الدولة و 17% على مدار العام. (Turkish Ministry of Energy، 2022)

وبالنسبة لتوليد الكهرباء عبر الطاقة الحيوية في تركيا، تشير التقديرات إلى أن إمكانات الكتلة الحيوية في تركيا تبلغ حوالي 8.6 مليون طن من البنزين المكافئ، وأن كميات الغاز الحيوي التي يمكن إنتاجها من الكتلة الحيوية هي 1.5-2 من البنزين المكافئ.

وبالنسبة لتوليد الكهرباء عبر الطاقة الحرارية في تركيا، تركيا هي الدولة الأولى في أوروبا من حيث إمكاناتها الحرارية الأرضية فهي الدولة الرابعة في العالم. فالدول الخمس الأولى في هذا المجال هي الولايات المتحدة الأمريكية وإندونيسيا والفلبين وتركيا ونيوزيلندا.

وطاقة حرارة الأرض نظيفة ورخيصة وصديقة للبيئة، وهي مصدر للطاقة المحلية. وتقع تركيا في منطقة تكتونية نشطة كموقع جيولوجي وجغرافي ولهذا السبب تركيا غنية من حيث موارد طاقة حرارة الأرض. ويوجد في بلدنا ما يقرب من 1000 من الينابيع الحرارية الأرضية الموجودة في جميع أنحاء البلاد والتي تتميز بدرجات حرارة مختلفة.

والقدرة الحرارية الجوفية لتركيا عالية جدا. وتقع 78% من حقول طاقة حرارة الأرض في غرب الأناضول، و 9% في وسط الأناضول، و 7% في منطقة مرمره، و 5% في شرق الأناضول، و 1% في المناطق الأخرى، و 90% من موارد الطاقة الحرارية الأرضية لتركيا عبارة عن مناطق حرارية أرضية منخفضة ومتوسطة ومناسبة للتطبيقات المباشرة (التدفئة، السياحة الحرارية، الاستخدام الصناعي، إلخ)، بينما 10% مناسبة للتطبيقات غير المباشرة مثل توليد الكهرباء. وتم إطلاق أول توليد للكهرباء الحرارية الأرضية في عام 1975 بواسطة محطة توليد الكهرباء في كيزيلدير بطاقة 5 ميغاوات. (Atiyas، Cetin، 2012، ص. 82)

ومن أجل تطوير الموارد الموجودة والبحث عن موارد / مجالات جديدة، وصلت الحفريات من 2.000 متر إلى 28.000 متر. ومنذ عام 2005، بدأ تطوير موارد طاقة حرارة



الأرض الحالية وبدأ في البحث عن مناطق محتملة جديدة. وفي عام 2008، بالتزامن مع قانون الموارد الحرارية الأرضية والمياه المعدنية الطبيعية، بدأ القطاع الخاص في إدخال التطوير والاستثمار في مشروعات طاقة حرارة الأرض أيضاً. وبالتزامن مع هذا التطور، بلغ إجمالي السعة الحرارية الجوفية للبلاد (كمية الحرارة المرئية) 35.500 ميغاوات. وتقدر إمكانات توليد الكهرباء في تركيا بـ 2000 ميغاواط وكذلك الحرارة المحتملة 31.500 ميغاواط. (Power Technology Magazine ، 2022)

سادسا / بالنسبة للاستهلاك من الطاقة الكهربائية

تركيا لديها طلب على الطاقة هو الأسرع نمواً بين منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية في العقدين الماضيين. ففي هذه الفترة، تحتل تركيا بعد الصين المرتبة الثانية في الزيادة الطلب على الكهرباء والغاز الطبيعي في العالم. (Namli، Namli، 2014، ص.ص 111-142)

فقد أصبحت تركيا التي تقع في منطقة مجاورة لما يقرب من 60% من احتياطات النفط والغاز الطبيعي في العالم واحدة من أضخم منتجي الغاز الطبيعي وأسواق الكهرباء في منطقتها. ومن ناحية أخرى، تعتمد تركيا على الواردات بنسبة 74% لتلبية احتياجاتها من الطلب على الطاقة. والعناصر الأساسية التي تشكل البعد الدولي لاستراتيجية الطاقة التركية هو:

- (1) ضمان تنوع الطرق والموارد في إمدادات النفط والغاز الطبيعي مع مراعاة زيادة الطلب والاعتماد على الاستيراد،

- (2) المساهمة في أمن الطاقة الإقليمي والعالمي، وأن تكون مركزاً تجارياً إقليمياً للطاقة،

- (3) النظر في الآثار الاجتماعية والبيئية في سياق التنمية المستدامة في كل مرحلة من مراحل سلسلة الطاقة،

- (4) زيادة حصة الطاقة المحلية والمتجددة في إنتاج الكهرباء، وإدراج الطاقة النووية في مزيج طاقتها. (OECD ، 2022)

مما سبق، يمكن استنتاج أن تركيا لديها طلب على الطاقة هو الأسرع نمواً بين منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية في العقدين الماضيين. وقد أصبح ميناء جيهان منفذاً مهماً لصادرات نفط بحر قزوين وشحنات النفط من شمال العراق، وكان معظم صادرات النفط الخام العراقي متجهاً إلى أوروبا. وفي تركيا، استهلاك الغاز الطبيعي والصادرات من تركيا معرضان بشدة لانقطاع الإمدادات. وتميل احتياطات تركيا من فحم اللجنيت إلى أن تكون احتياطات منخفضة الجودة ذات محتوى حراري منخفض. وتركيا هي دولة الصدارة في أوروبا من حيث

إمكاناتها الحرارية الأرضية فهي الدولة الرابعة في العالم. كل هذه الأسباب منححت للبرنامج النووي السلمى للجمهورية التركية احتمالية النجاح.

ثالث عشر / الخلاصة

مصر على أعتاب أن تصبح مركزًا لتصدير الغاز الطبيعي والكهرباء، وهو تطور يحمل القدرة على إعادة تشكيل نمط توصيل الطاقة بشكل جذري بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط. فقد بدأ برنامج مصر لتطوير صادراتها من الطاقة بالفعل في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى القرن الأفريقي وإعادة توجيه هندسة الطاقة عند تقاطع ثلاث قارات. (Organization for Economic Co-operation & Development، 1983، ص.ص 26-89)

فبالنسبة لمصر وهي أكبر دول البحر الأبيض المتوسط من حيث عدد السكان، فإن احتمالية أن تصبح مركزًا إقليميًا للطاقة يمثل تحولا مذهلاً. ففي عام 2019، وبفضل احتياطياتها الكبيرة من الغاز الطبيعي البحري، حققت مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي وأصبحت مصدرًا صافيًا للطاقة. وأدى التقدم الذي أحرزته القاهرة في تطوير موارد الطاقة الطبيعية في مصر بالفعل إلى خلق فائض كهرباء قابل للتسويق ومن المقرر أن ينمو بشكل كبير في المستقبل القريب مع بدء مشروعات الطاقة الطبيعية والنوية الجديدة في مصر. فتطوير وصلات الكهرباء لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا جنوب الصحراء، مصر في وضع طويل الأجل للعب دور بارز في هندسة الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط. (Kidd، Lorenz، 2003، ص.ص 513-530)

إن موقع مصر المركزي في نمط جديد لتوصيل الطاقة ليس مجرد مسألة جغرافية. إنه نتيجة تقارب أربعة عوامل رئيسية على مدى السنوات الخمس الماضية - اكتشافات الغاز الطبيعي الخارجية، والإصلاحات الاقتصادية، وتنمية موارد الطاقة الطبيعية، وبناء وصلات الكهرباء. وكان الحدث الذي غيّر قواعد اللعبة والذي وضع تقارب هذه العوامل موضع التنفيذ هو اكتشاف أغسطس 2015 لحقل الغاز الطبيعي "ظهر" الضخم في مصر من قبل شركة إيني الإيطالية الكبرى للطاقة. فهو أكبر اكتشاف للغاز في شرق المتوسط حتى الآن مع وجود 850 مليار متر مكعب من الغاز، وكان ظهور "ظهر" مفاده أن مصر يمكن أن تصبح صاحبة اكتفاء ذاتي بشأن الطاقة وأن إقليم شرق المتوسط لديها بصورة جماعية كميات يمكن تسويقها من الغاز الطبيعي. فبعد خمس سنوات، يمثل الإنتاج اليومي في "ظهر" 40% من إجمالي نسبة إنتاج الغاز



في مصر يومياً. (Turkish Electricity Generation-Transmission Corporation ، 2000، ص.ص 13-31)

وتسفر التنافسية في موضوع الطاقة بين مصر والجمهورية التركية إلى تصاعد المنافسة التي جعلت مصر وشركائها في مجلس دول التعاون الخليجي ضد كل من تركيا وقطر على النفوذ السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط وأفريقيا. إن إدراج تركيا في منتدى غاز شرق المتوسط بالإضافة إلى بعض الترتيبات لتركيا للمشاركة في تسويق طاقة شرق المتوسط يمكن أن يرمم خطوط الصدع الجيوسياسية في المنطقة ويكون بمثابة أساس لمزيد من التعاون. (IAEA ، 1973، ص.ص 75-77)

إن ارتقاء مصر لتصبح مركزا للطاقة لكل من القارتين الأوروبية والأفريقية يتصادم مع الخصوم الجيوسياسيين لها في المنطقة وهما تركيا وإثيوبيا. فبالنسبة لتركيا، لا تقسح مخططات تسويق الغاز الطبيعي الذي تتم إيسالته في مصر أي مساهمة للبنية التحتية الخاصة بخطوط أنابيب الغاز التركية لتوصيل غاز شرق المتوسط إلى أوروبا. ويمثل تجنب تركيا نكسة ضخمة لأنقرة التي سبق وأن خططت لتصبح مركزاً إقليمياً في موضوع الطاقة. إن تصدير الطاقة إلى قارات أوروبا وأفريقيا بالإضافة إلى آسيا وقبرص يعزز تهميش تركيا في الهندسة المعمارية لطاقة المتوسط الشرقية الناشئة. (Kibaroglu، 2012، ص. 41)

ويعتبر الصراع بين مصر وإثيوبيا محلياً أكبر ويتركز حول مشروع إثيوبيا الضخم للطاقة الكهرومائية، وهو سد النهضة الإثيوبي الكبير على النيل الأزرق الذي ستؤثر آثاره في اتجاه مجرى النهر على 90% من إمدادات المياه في مصر المستمدة من نهر النيل. وعبر الحدود مع السودان، سيؤثر مشروع سد النهضة أيضاً على الجزء الخاص بالسودان من النيل الأزرق. وتتطلع إثيوبيا إلى تعظيم الطاقة الكهرومائية لتشجيع عمليات التنمية في مجال الاقتصاد التي تشتد الحاجة إليها. ويمكن تحفيز اتفاقية ثلاثية الأطراف بين كل من مصر وإثيوبيا والسودان بشأن قواعد تأمين المياه لدى دول المصب عبر إدماج آليات التعاون لتعزيز القدرات المشتركة للطاقة والتسويق الثلاثي للطاقة الكهربية في شرق القارة الأفريقية. (Goldemberg، 2009، ص.ص 71-80)

وفقد أدى ظهور مصر كمركز لبيع الغاز الطبيعي والطاقة إلى تشكيل الخطوط الجيوسياسية للهندسة الإستراتيجية الأكبر لـ "الجوار الشرقي" الممتد لأوروبا - من شرق المتوسط إلى شرق إفريقيا. ومع وجود مصالح عميقة في مجالات الاقتصاد والسياسة لكل من فرنسا وإيطاليا وقبرص واليونان في تقدم مصر، أصبح توجه الدبلوماسية المصرية في مجال

الطاقة الآن مسألة ذات أهمية حيوية لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية. فمن موقع التشارك في مجال ربط الطاقة الجديدة في مصر، يمكن لأوروبا أن تشجع التعاون الاقتصادي الإقليمي عبر مسارات الصراعات في شرق المتوسط والقرن الأفريقي وليبيا. (NTI ، 2022)



رابع عشر / المراجع

Books:

- 1) Al, G. (2001). *Turkey's Response towards Mass Destruction Weapons Threats*. New York: Brookings Institution Press.
- 2) Cetin, T. & Atiyas, I. (2012). *Reforming Turkish Energy Markets: Political Economy, Regulation & Competition in the Search for Energy Policy*. New York: Springer Science & Business Media.
- 3) Güler, M. (2020). *Building a Nuclear Empire: Nuclear Energy as a Russian Foreign Policy Tool in Turkey Case*. Hong Kong: Cinius Yayınları.
- 4) IAEA. (1973). *Market Survey for Nuclear Power in Developing Countries: Turkey*. Paris: IAEA.
- 5) Namli, H. & Namli, S. (2014). *Nuclear Power in Turkey*. London: Routledge.
- 6) Organization for Economic Co-operation & Development. (1983). *Nuclear Legislation: New Zealand, Norway, Portugal, Spain, Sweden, Switzerland, Turkey, United Kingdom, United States, Tables of International Conventions*. Washington, DC: Organization for Economic Co-operation & Development.
- 7) Perkovich, G. & Ülgen, S. (2015). *Turkey's Nuclear Future*. New York: Brookings Institution Press.
- 8) Tezcan, S. (1979). *Akkuyu Nuclear Power Plant Mersin, Turkey: Geotechnical Investigations*. Istanbul: Boğaziçi University.
- 9) Turkish Electricity Generation-Transmission Corporation. (2000). *Basic Facts Concerning the Proposed Nuclear Power Plant at Akkuyu in Turkey*. Istanbul: Turkish Electricity Generation-Transmission Corporation.
- 10) Yarman, T. (1982). *Nuclear Energy Decision-Making for Turkey*. Istanbul: Technical University of Istanbul.

Articles:

- 11) Aydın, I. (2020). The debate about nuclear energy in Turkey: Stakeholders, governance issues, and policy alternatives. *Energy Policy*, 133.
- 12) Goldemberg, J. (2009). Nuclear energy in developing countries. *Journal of the American Academy of Arts & Sciences*, 14.
- 13) Kibaroglu, M. (2007). Turkey, NATO and nuclear sharing: Prospects after NATO's Lisbon Summit. *Nuclear Policy Paper*, 5.
- 14) Kibaroglu, M. (2012). Between allies and rivals: Turkey, nuclear weapons, and BMD. *Proliferation Papers*, 49.
- 15) Lorenz, T & Kidd, J. (2003). Turkey and multilateral nuclear approaches in the Middle East. *The Nonproliferation Review*, 17.
- 16) Özel, E. (2016). Turkey's nuclear issue: The past and future dynamics. *Energy Policy Turkey*, 8.

Websites:

- 17) Turkish Ministry of Energy. (2022, January 1). Turkey Energy Policy. *Turkish Ministry of Energy*. <https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-enerji-gunes-en>
- 18) NTI. (2022, January 1). Country profile of Turkey. *NTI*. <https://www.nti.org/learn/countries/turkey/>
- 19) OECD. (2022, January 1). Country profile of Turkey. *OECD*. https://www.oecd-nea.org/jcms/pl_23999/turkey
- 20) Power Technology Magazine. (2022, January 1). Project of Akkuyu. *Power Technology Magazine*. <https://www.power-technology.com/projects/akkuyu/>